فيما القضاة يراجعون أوضاعهم

استقلال القضاء: صمام أمان العدالة

هناك من القضاة من يسيئون للقضاء لكنهم استثناء

الاعلام أسهم في رسم صورة سلبية عن القضاة

تحقيق / وديع العبسي

خارج المؤتمر العام الثالث للمنتدى القضائي لم يتحرج زيد البكيري من القول لست متفائلا بما يمكن أن يخرج به القضاة من مؤتمرهم هذا.

زميل صحفي برر ذلك بأنه ناتج عما يتداوله البعض عن القضاة والقضاء بسبب طول زمن التحاكم، وعدم الوصول إلى احكام احيانا.

داخل المؤتمر كان القضاة هناك يضعون كل ذلك على طاولة النقاش والتداول للخروج بالوضع القضائي من الحيز الضيق الذي يضعه البعض فيه.

وقد عكس تمديد أعمال المنتدى ما يعيشه الواقع القضائي من محاولات استقطاب تسعى لخلق بيئة حزبية بين القضاة حسب تأكيد البعض لـ"الثورة" التي عمدت في هذا التحقيق إلى الاقتراب من الأسباب الموضوعية والذاتية التي اضعفت من قوة وجود السلطة القضائية، حد أنها أضعفت هيبته أحيانا.

يؤكد القاضي عبدالله عبد الكريم البرغشي وهو قاض بالمحكمة التجارية بأمانة العاصمة أن استعادة ثقة الناس بالقضاء يتوقف على أستقلال القضاء في المقام وهو حسب القاضي البرغشي لا يتأتى إلا باستقلاله ماليا و إداريا.. مشيرا إلى أن الاستقلال القضائي للقضاء أمر متحقق يقينا، فالقضاة حسب قوله كلهم مستقلون قضائيا.

ويضيف القاضي البرغشي "بالنسبة لاتهام القضاة بالفساد والرشاوى فهذه ليست ظاهرة وإنما حالات استثنائية محدودة".. ويتهم الإعلام بأنه أسهم بشكل أو بآخر في رسم صورة سيئة للسلطة القضائية.

ولا يستبعد القاضي عبدالله البرغشي أن تكون هناك توجهات للسياسيين لاتهام القضاء بالفساد، القصد منه تهميشه حسب قوله.

مثل هذه الحالات

ويقر القاضي طاهر الفائق قاض في الامانة بأن هناك نظرة سلبية عن القضاة لكنها حسب قوله لا تقدر المعاناة التي يعانيها القضاة..مؤكدا أن هناك "قضاة يعتبرون من اكفأ القضاة على مستوى الوطن العربي إن لم يكن على مستوى العالم"..لافتا إلى أن هناك أيضا قضاة سيئون لكن لا ينبغي التعميم.. ويضيف النظرة القاصرة حتى من الدولة تجاه القضاء أثرت سلبا عليه فصار سلطة هامشية لا قدر لها ولا وزن ومن ثم انعكس ذلك على الاعتمادات والامكانات والقدرات المالية المخصصة له..إضافة إلى العدد غير الكافي من القضاة الذي يغطي احتياجات المجتمع..فلديك ما يربو على سبعمائة قاض لـ25 مليون نسمة، وهذا يعني أن القضايا ستتكدس وستتراكم وسينعكس هذا على المواطن ومستوى رضاه.

وقال القاضي الفائق عضو اللجنة الإعلامية للمؤتمر العام الثالث للمنتدى القضائي نحن بحاجة فعلية إلى رؤية بل إرادة سياسية لإخراج السلطة القضائية من ما فيها لتكون سلطة مستقلة تؤدي مفهوم العدالة.

وبالنسبة للقضاة المسيئين إلى القضاء أشار إلى أن هناك إجراءات معينة حددها القانون في التعامل مع مثل هذه الحالات، وهناك هيئة تفتيش قضائي ومن لديه أي شكوى بقاض، فهناك اجراءات متبعة سواء في أخطائة المسلكية أو في الأخطاء القضائية.

وأكد على أن هيئة التفتيش منوط بها مراجعة تلك الشكاوى والتحقيق فيها ومن ثم محاسبة القاضي على ضوء ما يتضح.

صورة قاتمة

القاضي رضوان علي العميسي القاضي في محكمة بني الحارث في الأمانة يتفق مع القاضي عبدالله البرغشي في تحميل الإعلام جزء من مسئولية ما يطلق من إساءات على القضاة، وقال "الإعلام دوما لا يتناول القضاء إلا بشكل سلبي ولا يتناول الوجه الايجابي على الاطلاق حتى أنه صارت الصورة عند المواطنين قاتمة جدا عن القضاء والقضاة".

ويضيف "هناك من يتهم القضاء رغم انه لم يدخل المحكمة يوما بسبب الصورة الذهنية التي رسمها الإعلام في ذهن المواطن"..وأكد القاضي العميسي على ان ما بعد المؤتمر العام الثالث للمنتدى القضائي ينبغي أن يكون مختلفا بالنسبة لوضع القضاء من حيث الاستقلالية والتأهيل والتدريب بما يجعله قضاء قوياً عادلاً نزيهاً مستقلا.

ويلفت القاضي العميسي الى أهمية أن تشمل الاصلاحات القضائية تفعيل دور التفتيش القضائي لإخراج العناصر الفاسدة من القضاء حسب قوله بحيث "لا يبقى إلا العنصر الذي يصلح لأن يكون في هذا المكان بصفاتهم وأخلاقهم وأفكارهم وتعليمهم.. بحيث يشعر المواطن انه أمام شخص فريد يختلف عن المجتمع لأن القاضي قدوة في المجتمع في سلوكه في فهمه وعمق وعيه للقانون"..ويضيف "نسعى بقوة لتفعيل التفتيش وكذا تأهيل وتدريب مستمر للقضاة والإداريين إن شاءالله وبهذا نستطيع أن نعيد للقضاء ثقته".

معطيات وقرائن

وفيما يرى البعض أن هناك أحكاما قد تأتي في غير العدل وهي إذا ما ثُبتت مسئولية التفتيش القضائي العمل على تصحيح مسارها، إلا أن الأمر لا يبرر اعتبار الحكم غير عادل إذا ما استند على معطيات وقرائن دامغة حسب القاضي عبدالكريم البرغشي الذي يقول "في قصة الإمام علي بن ابي طالب كرم الله وجهه مع اليهودي قضى القاضي شريح لليهودي ضد الامام علي رغم انه على حق لكن المعايير الموضوعية والأدلة والإثباتات اقتضت ذلك، وهذا أمر يحدث لكن على الإعلام ألا يأخذ بها كحال عامة بل ان يدعم استقلال القضاء وهيبته ونزاهته إذا أراد بالفعل قضاء قويا لا التشويه به، وإذا كان هناك جزئيات فساد فلا ينبغي تداولها كظاهرة لأنها تؤدي الى هروب المواطن والاحتماء بالمشائخ وبالعرف القبلي الجائر".

قاض مستقل

يرى بعض القضاة بأن هناك متنفذين يتسببون في الاساءة الى القضاة من خلال ممارسات تؤدي غالبا الى عدم قدرة القاضي على الحكم او تغيير مسار العدالة بالضغوط والتهديد أحيانا إلا أن القاضي عبد الملك مسعود لا يتفق مع هذا الطرح..مؤكدا انه من الصعب النفاذ الى التأثير على القاضي من قبل أي كان إلا إذا لم يكن القاضي قويا حسب قوله، ويضيف الى ذلك التأثير الانتماء الحزبي، والوضع الاقتصادي للقاضي خصوصا حين يتم مثلا نقله الى مكان بعيد عن موطنه دون تأمين السكن اللائق له.. ويقول "إذا أردنا قاضياً مستقلاً يجب أن نوفر له الامان في المسكن، الأمان في الحياة..أما أن أرسل قاضيا إلى منطقة نائية ونتركه يبحث عن مسكنه عبر دلال أو يصرف له المسكن متنفذاً أو تاجراً فهذا ما سيجعله قاضياً خاضعاً".

قناعة القاضي

ويؤكد القاضي عبد الملك مسعود بأن "هيبة القضاء تنبع من قناعة القاضي نفسه واستقلالية القضاء تنبع من استقلالية القاضي نفسه عندما يتبع القاضي حزب أو يخضع لمتنفذين فأكيد انه هناك لن يكون أي استقلالية للقضاء".

وفي هذا الوقت يعتبر القاضي شائف علي محمد الشيباني مساعد رئيس هيئة التفتيش القضائي بمكتب النائب العام أن واحدة من مظاهر عدم استقلالية القضاء هو باختراق هذه الاستقلال، ولا يحصر منبع هذا الاختراق السلطة التنفيذية وإنما أيضا المكونات السياسية.. ويقول "الممارسات الحزبية هي الأخطر كأن يكون القاضي منتميا أو يكون جاء بناء على توصيات حزبية أو غير ذلك".

ويعترض القاضي خالد محمد الصلاحي مدير عام شئون الموظفين بوزارة العدل فساد القضاة اتهام أي قاض بالرشوة مطالبا بإثبات صحة ذلك بالدليل..ويؤكد بأن النهوض بالقضاء لن يكون إلا بمنحه الاستقلالية الكاملة بكل معانيها حتى يتمكن القاضي من اداء مهامه في المجتمع بالشكل المرضي"..ويربط القاضي الصلاحي إصلاح وضع القضاء وإعادة هيبته بتنفيذ حكم المحكمة الدستورية الاخير الذي اعاد للقضاء هيبته حسب قوله.

ويضيف "اذا نُفذ هذا القرار وتضمن الدستور القادم ما تناوله الحكم الدستوري فنحن نؤمل ان يكون القضاء من اقوى القضاءات في العالم إن شاءالله".

من أجل ذلك

من أجل ذلك انعقد المؤتمر العام للمنتدى القضائي على أمل أن مخرجاته بما فيه تعديل النظام الأساسي تجد طريقها خلال المرحلة القادمة الى التنفيذ بما يحقق للقضاء واقعا مستقلا، كما يمنح القضاء وضعية خاصة في الحقوق أكانت مالية أو في الترقيات.

يقول القاضي شائف علي محمد الشيباني مساعد رئيس هيئة التفتيش القضائي بمكتب النائب العام: هناك تراكمات سيئة جدا بالنسبة للقضاء فقد تم اختراقه في استقلاليته ولم تعط حقوقه باستقلال الميزانية القضائية، وبالتالي لم يُعط للقاضي حقه في الترقية وفقا لما هو في القانون كل 3 سنوات، والحاصل انه اي القاضي ينتظر احيانا ست سبع وأحيانا عشر سنوات حتى يحصل على الترقية حتى ان القضاة اصيبوا بإحباط شديد جدا..وتخيل انهم لا يستطيعون ان ينالوا حقوقهم في الاوقات المناسبة وهم المطالبون بالدفاع عن حقوق الآخرين.

شوارع رئيسية تغلق.. والجهات المعنية على كرسي المتفرج

ضوضاء ليلية.. وإقلاق للسكينة العامة.. والسبب غياب الذوق العام

لديهم ذوق ولا أخلاق يتوافدون إلى هذه الخيام آخر الليل حيث يرون أن الخيام فرصة لتجمعهم وإحداث مشاكل نحن في غنى عنها، لذا يجب على المديريات منع هذه التصرفات وعدم التسيب حتى لا تتحول الأفراح إلى عمليات فوضى غير مبررة، وكذلك ما يحدث في بعض مواكب الأعراس في الشوارع الرئيسة من إصرار على قطع الطرق لإعاقة السير الجماعي.

لا توجد تراخيص

محمد محمد ناجي الدويري مدير عام مديرية السبعين يوضح أنه لا يوجد أي خيام نصبت في الشوارع الرئيسة من وقت صدور القرار وحتى الآن وأنه يتم النزول الميداني للتفقد باستمرار ولكن ما يحدث هو أن البعض يقومون بنصب الخيام في الليل في الشوارع الفرعية الإسفلتية ونتفاجأ اليوم الثاني بوجودها وإنزال أطقم من العساكر لمحاولة منع هذه الخيام لكن بسبب تعنت أهالي الحي نتجنب المشاكل ويتم التهديد المستمر برفع الخيام وما يعيقنا هو عدم وجود نص واضح يخول لنا صفة الضبط.

مشيرا إلى أن هناك وشروطاً وضوابط لنصب الخيام من ناحية عدم إغلاق الشوارع وعمل مجال لسير الناس إضافة إلى أننا في المديرية نحاول قدر المستطاع أن تكون الخيام في أماكن واسعة لا تؤثر على حركة سير السيارات وبعيدة عن الأماكن المزدحمة حتى لا يتأذى أحد خاصة وأنه لا يوجد قانون يمنح تراخيص لنصب الخيام في الشوارع.

آلية جديدة

إن قرار منع نصب الخيام في الشوارع الرئيسية ليس بالجديد هذا ما أشار إليه عبد الرقيب عبد العزيز عطا مدير عام مكتب الأشغال بأمانة العاصمة بقوله: يمنع منعا باتا نصب الخيام في الشوارع الرئيسية أما فيما يخص الشوارع الفرعية فيتم نصبها بترخيص من المديريات، معرباً عن استيائه الشديد من قبل مدراء المديريات لعدم تطبيقهم للقرار الذي يمنع نصب الخيام في الشوارع الرئيسية ونحن على تواصل مستمر مع الأخ أمين العاصمة من أجل تطبيق هذا القرار.

وتابع: حالياً نقوم بالنزول الميداني وقد تم انتشال أربع خيام منصوبة في الشوارع الرئي

سية في الفترة الحالية، إضافة إلى أننا سندعو أصحاب مراكز تأجير الخيام وللتفاهم معهم وتوجيههم بالأماكن التي يمكن نصب الخيام فيها حرصاً منا على عدم إعاقة حركة السير وهناك آلية جديدة وخطة لكيفية نصب هذه الخيام ورفع المخلفات الناتجة عنها عبر التراخيص التي ستمنح للمديريات.

البرنامج الوطني لنزع الألغام يعلم بوجود الألغام هناك لكنه لم يبلغ رسمياً

حتمي منذ سنوات ليست بالقليلة، كبني جرموز وعومرة وبيت العذري، وتباب متناثرة هنا وهناك، جميعهم أكدوا لي أن الخوف يسيطر على أبنائهم وبناتهم حين يذهبون إلى الرعي في الوديان أو الجبال، خوفهم ذاك من عدم عودتهم سالمين إلى منازلهم.

الخوف مبرر على كل حال، فعندما سرت على قدميْ مقدار الساعة من قرية عومرة باتجاه معسكر الصمع والفريجة حرصت على ألا تنحرف قدمي عن جانب الإسفلت خوفاً من انفجار لغم ما، أخبرني مواطن هناك من باب النصح أن المشي على الأقدام خطر في مكان كهذا، حيث تواجد القذائف في أماكن متفرقة، قذائف من مخلفات الحرب، إنها قذائف متنوعة كما يقول الرجل.

أجد نفسي مجبراً على أن أستقل سيارة، هذا يكفي، لا داعي للاستمرار في المشي بعد أن شاهدت مخلفات الحرب التي لا تزال آثارها في المنازل التي لم ترمم حتى اللحظة، وفي المزارع التي يخشى الناس الدخول إليها خوفاً من انفجار القذائف أو الألغام المزروعة.

يقول المصدر العسكري الذي استوقفني بعد أن رآني أصور أسفل «تبة» في عومرة: الناس يخافون من وجود الألغام والقذائف في مناطقهم، وهذا أمر طبيعي.

ويضيف: توجد خرائط لهذه الألغام، لكنه لا يعرف لماذا تركت الألغام حتى الآن بعد توقف المواجهات وتوحيد الجيش.

نعم التساؤل مشروع في هكذا حال، لماذا تركت الألغام حتى الآن؟

ضحايا كثر ذهبوا جراء تلك الألغام المزروعة من قبل قوات الجيش في مخالفة صريحة للاتفاقية التي وقعتها اليمن في تسعينيات القرن الماضي بـ«أوتاوا»، والقاضية بحظر زرع الألغام، فكيف إذا كانت من قبل جيش نظامي؟

وبالإمكان مشاهدة بصمات الألغام في الأقدام المبتورة للكثيرين، ويمكن مشاهدتها أيضاً في القبور التي دفن فيها الكثيرون بعد أن قضوا بسبب إصاباتهم بانفجار الألغام.

لا يمل السكان هناك من مناشدة الجيش الحالي والبرنامج الوطني لنزع الألغام بغرض العمل على تطهير مناطقهم من الألغام لكي يعيشوا في أمن، وهذا حقهم الطبيعي كما يقولون.